



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُتَكَفَّةٌ

العدد (٢٠٧) - الجزء (الثالث) - السنة (٥٧) - جمادى الأولى ١٤٤٥هـ



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد (207) - الجزء (الثالث) - السنة (57) - جمادى الأولى ١٤٤٥ هـ

الجامعة الإسلامية العالمية
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



جُفُوفُ الصَّحِيفِ مَحْفُوظَةٌ

النسخة الورقية :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية :

١٤٣٩ - ٨٧٣٦

بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد)

١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية :

١٤٣٩ - ٨٧٣٨

بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد)

١٦٥٨ - ٧٩٠١





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



عنوان المراسلات :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

es.journalils@iu.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة :

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>



الهيئة الاستشارية

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

أ. د/ سعد بن تركي الخثلان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)

أ. د/ عياض بن نامي السلمي

رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

معالي أ. د/ يوسف بن محمد بن سعيد

عضو هيئة كبار العلماء

أ. د/ مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ. د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو

أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ. د/ مبارك بن سيف الهاجري

عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ. د/ غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ. د/ فالح بن محمد الصغير

أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ. د/ زين العابدين بلا فريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ. د/ حمد بن عبد المحسن التويجري

أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

هيئة التحرير

أ. د/ عبد العزيز بن جليدان الظفيري

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

(رئيس التحرير)

أ. د/ أحمد بن باكر الباكري

أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

(مدير التحرير)

أ. د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ. د/ رمضان محمد أحمد الروبي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ. د/ عمر بن مصلح الحسيني

أستاذ فقه السنة ومصادرها بالجامعة الإسلامية

أ. د/ عبدالله بن إبراهيم اللحيدان

أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية

أ. د/ أحمد بن محمد الرفاعي

أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ. د/ حمد بن محمد الهاجري

أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعية بجامعة

الكويت

أ. د/ محمد بن أحمد برهجي

أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ. د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح

أستاذ فقه السنة ومصادرها بالجامعة الإسلامية

أ. د/ أمين بن عايش المزيني

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ. د/ باسم بن حمدي السيد

أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

د/ حمدان بن لايي العنزي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة الحدود

الشمالية

د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي

أستاذ الأنظمة المشارك بالجامعة الإسلامية

د/ علي بن محمد البدراني

(سكرتير التحرير)

د/ عمر بن حسن العبدلي

(قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة (*)

- ١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
 - ٢- أن يتسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
 - ٣- أن لا يكون مستلًا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
 - ٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيته.
 - ٥- ألا يتجاوز البحث عن (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
 - ٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويّة والطباعيّة.
 - ٧- في حال نشر البحث ورقياً يمنح الباحث (١٠) مستلّات من بحثه.
 - ٨- في حال اعتماد نشر البحث تؤوّل حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقياً أو إلكترونياً، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليّة والعالميّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
 - ٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
 - ١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
 - ١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملاً على:
 - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيّة والإنجليزيّة.
 - مستخلص البحث باللغة العربيّة، واللغة الإنجليزيّة.
 - مقدّمة؛ مع ضرورة تضمّنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
 - صلب البحث.
 - خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
 - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيّة.
 - رومنة المصادر العربيّة بالحروف اللاتينيّة في قائمة مستقلة.
 - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
 - يُرسل الباحث على بريد المجلة المرفقات الآتية:
- البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر
الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة



محتويات العدد

الصفحة	البحث	م
١١	استدراكات الطوفي على نفسه في الأدلة المتفق عليها د / سعيد بن نواف المرواني	-١
١١٧	حُكم الأشياء قبل ورود الشَّرْع عند الظاهريَّة، وموقف ابن حزم منها د / بندر بن مضحي بن عيد المحمدي	-٢
١٧٧	إجراءات البيع الجبري في نظام التنفيذ السعودي د/ فهد بن علي الحسون	-٣
٢٣٣	سريَّة البيانات الشخصية وحكم اطلاع القاضي عليها في الفقه الإسلامي والنظام السعودي د / عامر بن إبراهيم التركي	-٤
٢٨١	ضمانات إحالة الموظف للتحقيق في المخالفة التأديبيَّة وفق نظام الانضباط الوظيفي د / عبدالرحمن بن عبدالعزيز العبيد	-٥
٣٢٩	تطبيقات التمويل الجماعي في المملكة العربيَّة السعوديَّة - دراسة وصفيَّة استقرائيَّة من منظور شرعي اقتصادي - د / عمر بن صالح المحسن	-٦
٣٧٣	التمويل الجماعي بالدين ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة - دراسة تأصيليَّة تطبيقيَّة على المملكة العربيَّة السعوديَّة - د / محمد بن عبد الرحمن محمد الجار الله	-٧
٤٣٩	دور علم الثقافة الإسلاميَّة في الدعوة وإبراز محاسن الدين الإسلامي د / طالب بن أحمد الهمامي	-٨
٤٩٣	التعزيز في الدَّعوة إلى الله، معناه، وأنواعه، وضوابطه د / حنان بنت منير المطيري	-٩
٥٥٧	استخدام وسائل التقنيَّة في الدعوة إلى النظر والتفكر في الآيات الكونيَّة السماويَّة د / عيسى علي محمد الشهري	-١٠



الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



تطبيقات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية

- دراسة وصفية استقرائية من منظور شرعي اقتصادي -

Crowdfunding applications in Saudi Arabia

- Inductive descriptive study from a legal economic perspective -

إعداد :

د / عمر بن صالح المحيسن

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي

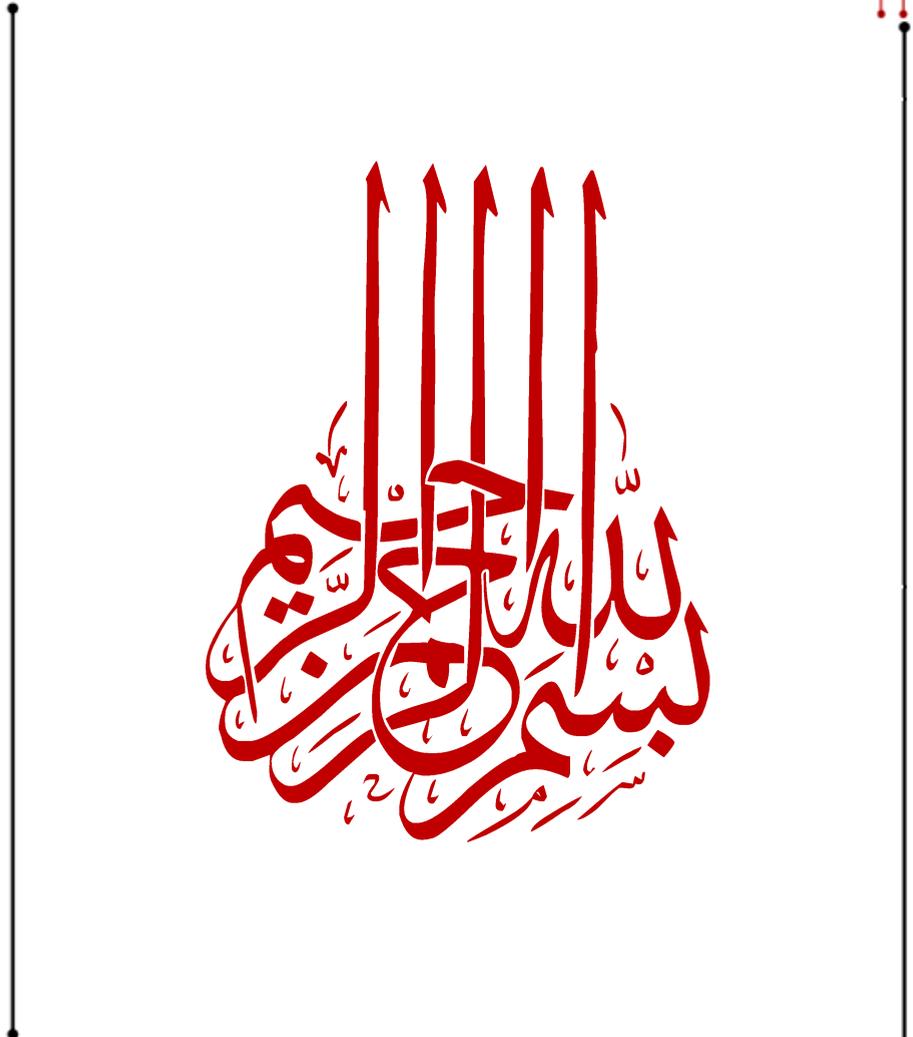
Prepared by :

Dr. Omar bin Saleh Al-Muhaisen

Assistant Professor, Department of Islamic Economics

Email: umar.m@iu.edu.sa

اعتماد البحث A Research Approving 2023/09/06		استلام البحث A Research Receiving 2023/06/01
نشر البحث A Research publication		
December 2023- جمادى الأولى ١٤٤٥ هـ		
DOI : 10.36046/2323-057-207-026		



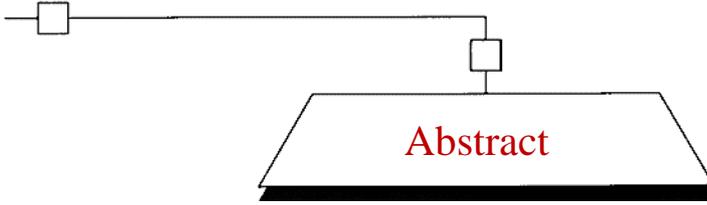


تناول البحث موضوع التمويل الجماعي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية في محاولة لاستقراء واقع هذه التطبيقات ومدى الحاجة إليها ونتائجها، وقد هدف البحث إلى الوقوف على تجربة المملكة العربية السعودية في هذا الخصوص والمجالات التي ينشط فيها هذا النوع من التمويل، حيث اشتمل البحث على بحثين: مبحث تمهيدي تناول الجانب النظري لموضوع الدراسة من حيث مفهوم التمويل الجماعي ونشأته وأقسامه وطبيعته وحقيقة العلاقة التعاقدية في كل قسم. أما المبحث الثاني فقد تعلق في الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة في المملكة العربية السعودية. استخدم البحث المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، وتوصل إلى عدة نتائج، أهمها: هناك حاجة للتمويل الجماعي في المملكة؛ خاصة في مجال الابتكار وريادة الأعمال وخدمات التعليم، وأن التطبيق شمل صيغتي التمويل الجماعي بالملكية والتمويل الجماعي بالدين، وأن التمويل الجماعي بالدين تطور بشكل أكبر من التمويل الجماعي بالملكية.

وأوصى البحث بالتوسع ودعم التمويل الجماعي بالملكية لأثره المتعددي على القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع، وفي المقابل الحد من التمويل الجماعي بالدين، للحفاظ على التصنيف الائتماني، وتأسيس منصة تقنية لتداول حصص الملكية، وفرض معايير دقيقة وصارمة في التقييم، ووضع شروط لمحاولة كبح جماح التعثر.

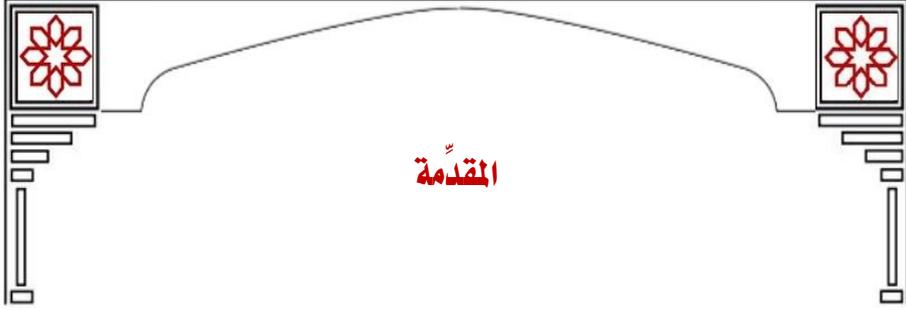
الكلمات المفتاحية: (التمويل الجماعي - المشاركة - الدين - الملكية - المضاربة -

القرض).



The research discussed the topic of crowdfunding and its applications in the Kingdom of Saudi Arabia in an attempt to understand the reality of these applications, their necessity, and their results. The study aimed to examine Saudi Arabia's experience in this regard and the areas where this type of financing is active. The research consisted of two sections: an introductory section that addressed the theoretical aspect of the study's topic, including the concept of crowdfunding, its origin, types, nature, and the contractual relationship in each type. The second section focused on the practical side of the study's topic in the Kingdom of Saudi Arabia. The research used the descriptive and inductive methods and arrived at several results, the most important of which are: there is a need for crowdfunding in the Kingdom, especially in the fields of innovation, entrepreneurship, and education services. The study found that crowdfunding in Saudi Arabia included both equity-based and debt-based crowdfunding, and that debt-based crowdfunding is evolving more rapidly than equity-based crowdfunding. The study recommended expanding and supporting equity-based crowdfunding for its positive impact on the public sector, private sector, and society, while limiting debt-based crowdfunding to maintain credit ratings. The study also recommended establishing a technological platform for trading ownership shares, imposing accurate and strict evaluation standards, and setting conditions to try to curb default.

Keywords: (Crowdfunding - Participation - Debt - Equity - Speculation – Loan).



المقدمة

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين

وبعد:

يسهم التمويل الجماعي بدور مهم في دعم نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويسد ثغرة لا تسدها كثير من الجهات التمويلية الأخرى، خصوصاً ما يحيط بنشاط تلك المنشآت من مخاطر عالية وضعف أو ندرة الضمانات؛ لا سيما وأن التمويل الجماعي يتميز بتقاسم المخاطر بين الأفراد، مما يؤكد فاعليته وأهميته في أوساط المجتمعات، فضلاً عما يدعو إليه من الحث على الادخار وتوفير وسيلة للاستثمار وتنمية المال، والبعد عن الإسراف والبدخ في الكماليات مع شدة الحاجة للضروريات أو الحاجيات.

ولما كانت المملكة العربية السعودية قد توجهت نحو تشجيع ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن خططها التنموية فإن هذا النوع من التمويل يكتسب أهمية خاصة في ظل وجود الحاجة إليه لدعم هذه المنشآت، وعملياً شهدت المملكة في السنوات الأخيرة ظهور نشاط التمويل الجماعي وتطبيقاته من خلال العديد من المنصات المتخصصة.

وتجدر الإشارة إلى أن التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية يندرج ضمن مبادرات التقنية المالية (fintechsaudi) حيث صدرت موافقة مجلس الوزراء في ٢٤ مايو، ٢٠٢٢ على استراتيجية المملكة للتقنية المالية كركيزة جديدة ضمن

برنامج تطوير القطاع المالي لرؤية المملكة ٢٠٣٠ (١).

❖ أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من الناحية العلمية من خلال ضرورة الوقوف على مدى توافق التمويل الجماعي مع أهداف الاقتصاد الإسلامي، الذي يهتم بتنمية الأموال بالضوابط المرعية، إلى جانب تحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها من تحقيق الآمال المرجوة منها في التنمية المستدامة كما تبرز أهمية البحث من الناحية العملية لارتباط موضوعه بتوجهات المملكة العربية السعودية نحو دعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

❖ مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول مدى شرعية التمويل الجماعي بأقسامه المختلفة وتوافقها مع البعد التمويلي في الاقتصاد الإسلامي، فضلا عن بيان مدى الحاجة في المملكة العربية السعودية إلى التمويل الجماعي، وواقع تطبيقاته.

❖ هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان مدى توافق التمويل الجماعي مع توجهات الاقتصاد الإسلامي في مجال التمويل، والوقوف على واقع بعض التطبيقات العملية للتمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية.

❖ فرضيات البحث:

تتمثل الفرضيات التي يقوم عليها البحث في الآتي:
١- تتوافق فكرة التمويل الجماعي مع مقاصد الشريعة الإسلامية في تداول

(١) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

<https://www.vision2030.gov.sa/ar/mediacenter/news/the-financial-sector-development-program-launches-the-implementation-plan-for-the-financial-technology-strategy/>

المال.

٢- ترتبط أهمية التمويل الجماعي بمقتضيات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

❁ منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي لوصف طبيعة التمويل الجماعي بأقسامه المختلفة من الناحية الاقتصادية والشرعية لكل قسم منها؛ إلى جانب بيان تطبيقاته في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن المنهج الاستقرائي وذلك لاستقراء واقع تلك التطبيقات ونتائجها من الناحية العملية.

❁ الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على العديد من الدراسات المحلية والدولية التي كتبت حول منصات التمويل الجماعي، وأسهمت في الحديث حول أنواعه ونشأته وأهميته والإيجابيات والسلبيات ونحو ذلك؛ إلا أن الباحث لم يقف على من كتب -بشكل مستقل- بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، ومن تلك الدراسات:

الدراسة الأولى: منصات التمويل الجماعي دراسة تأصيلية فقهية - د.

هاجد العتيبي.

وهي بحث محكم في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (عدد ١٩٨ صفر ١٤٤٣هـ).

تناول الباحث منصات التمويل الجماعي، في ثلاثة مباحث يتفرع عنها مطالب متعددة.

وفي المبحث الأول بين المفهوم؛ وذكر الخصائص، وأشار إلى النشأة باختصار، وفي المبحث الثاني: عرج إلى متطلبات التمويل الجماعي وتكييفها الفقهي، وتحدث عن أحكام إبرام العقود عبر تلك المنصات؛ وأحكام الرسوم والعمولات التي تحصل عليها المنصات كما أشار إلى الإيجابيات والتحديات التي تواجه منصات التمويل الجماعي، وفي المبحث الثالث: ذكر فيه أنواع التمويل الجماعي الأربعة وأحكامها

الفقهية في الشريعة، وبين الحكم الفقهي لكل نوع.

ويختلف بحثي عن هذه الدراسة من حيث التخصص فالباحث هنا تكلم من ناحية فقهية فقط ولم يذكر دراسة تطبيقية حيث إن دراسته تأصيلية فقهية، بينما بحثي دراسة تطبيقية وسأبين - بإذن الله - الآثار الاقتصادية لاسيما التمويل الجماعي بالملكية والتمويل الجماعي بالدين.

الدراسة الثانية: منصات التمويل الجماعي دراسة فقهية تطبيقية - د. أحمد

الشيخ.

وهي بحث محكم في مجلة الجمعية العلمية القضائية السعودية "قضاء" (عدد ١٣ رجب ١٤٤٠هـ).

فُسِّمَ البحث إلى قسمين: القسم الأول بين فيه الباحث تعريف التمويل الجماعي ونشأته وأنواعه وأهميته والوساطة والفرق بين التمويل الجماعي والتمويل البنكي وشركات الاستثمار.

والقسم الثاني: كتب الباحث عن الأحكام الشرعية المتعلقة بالتمويل الجماعي بجميع أنواعه من حيث التبرع أو القرض أو الاستثمار وكذلك حكم عمولة وساطة المنصات.

ثم ختم البحث بأن التمويل الجماعي يختلف بحسب أنواعه، إما تبرع أو قرض أو مشاركة، وكَيْفَ عمولة وساطة المنصات بأنها سمسة.

ومن الفروق أن هذه الدراسة تكلمت عن الأحكام الشرعية والتكليفات الفقهية لكل عقد، بخلاف بحثي حيث شمل على دراسة تطبيقية توضح الآثار الاقتصادية في التمويل الجماعي بالملكية والتمويل الجماعي بالدين.

الدراسة الثالثة: منصات التمويل الجماعي: الافاق والاطر التنظيمية - د.

هبة عبد المنعم د. رامي يوسف عبيد.

وهي ورقة عمل قدمت إلى أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، التابعة لصندوق النقد العربي، (رقم الإصدار ١٢٥ عام ٢٠١٩)

بحسب مجريات البحث تم تقسيم البحث إلى ستة أقسام، أخذ القسم الأول نصيبه في الحديث حول المقدمة الأساسية حول التعريف بالتمويل الجماعي وحجمه والأطراف الفاعلة فيه وأهميته، ثم ذكر في القسم الثاني بعض نماذج الأعمال والمخاطر المرتبطة به فذكر الأنواع والمنصات المتوافقة مع الشريعة ثم ختم بالمخاطر، أما القسم الثالث فكان حول الإطار الرقابي والتنظيمي للتمويل الجماعي، ثم في القسم الرابع جاء ذكر بعض التجارب العربية كالإمارات والبحرين والسودان والمغرب، والقسم الخامس كُتب عن التحديات وأهمية التثقيف المالي ودور السلطات الإشرافية في دعم وتشجيع التمويل الجماعي، ثم حُتمت الدراسة بخلاصة جاء فيها أهمية إيجاد الإطار التشريعي الملائم لترخيص منصات التمويل الجماعي، وكذلك إخضاع شركات التمويل الجماعي لرقابة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وتعزيز التنسيق بين كافة الأطراف التي تنظم عمل شركات التمويل الجماعي، ومتابعة ودراسة وتقييم المخاطر النظامية التي قد تنشأ عن منصات التمويل الجماعي، والتي قد تؤثر على الاستقرار المالي، وأهمية إعداد الدراسات والأبحاث حول منصات التمويل الجماعي ودورها في تعزيز الشمول المالي وتعزيز التنمية المستدامة، وكذلك المخاطر المرتبطة بها، وضرورة استقطاب كادر مؤهل ومدرب تتوفر فيه الخبرات العلمية والعملية لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وكذلك بناء قدرات العاملين من خلال تنظيم الدورات التدريبية ذات العلاقة بمنصات التمويل الجماعي.

ويختلف بحثي عن هذه الدراسة من حيث: التخصص فبحثي ذكرت فيه الجانب الشرعي والاقتصادي، وكذلك من جانب التجربة التطبيقية فلم تُشر الدراسة إلى المملكة العربية السعودية وغيرها من الفروقات النظرية والتطبيقية.

الدراسة الرابعة: دور وأهمية التطبيقات المعاصرة لمنصات التمويل الجماعي لدعم وتمويل المشروعات على المستوى الدولي والعربي دراسة مقارنة - د. عمار عصام عبد الرحمن د. نادية عبد الجبار الشريدة.

وهي ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر وجائزة منصات التمويل الجماعي

للمشروعات الخيرية والمجتمعية (جامعة العلوم التطبيقية - البحرين ٢٠١٩). جرى تقسيم هذه الدراسة بثلاثة مطالب: المطلب الأول: كانت الكتابة فيه حول الإطار النظري للتمويل الجماعي من تعريف وأهداف وأنواع ومميزات وعيوب التمويل الجماعي، بينما كان تركيز المطلب الثاني حول تطبيق منصة التمويل الجماعي في البحرين ودُكر فيه هدف المنظم من إتاحة مثل هذه المنصات، ومتطلبات الدخول للمنصة من جميع الأطراف المعنية، وواجبات وحقوق كل طرف، والالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك، ثم خُتم المطلب بتوقع الاستفادة من هذه المنصات وتوفير بديل عن التمويل المصرفي.

ومن أبرز الفروقات أن هذه الدراسة كانت نظرية وتوقعات للمستقبل ومثل هذه المنصات ستخفف من الإقبال على البنوك لطلبات التمويل، أما دراستي فتتميز بذكر الجانب التطبيقي لواقع التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية.

❖ هيكل البحث:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المتعلقة بعنوان البحث، وفيه ثلاث

مطالب:

المطلب الأول: التعريف بمهية التمويل الجماعي

المطلب الثاني: نشأة التمويل الجماعي

المطلب الثالث: أقسام التمويل الجماعي والعلاقة التعاقدية في كل قسم.

المبحث الثاني: واقع التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، وفيه

ثلاث مطالب:

المطلب الأول: أهمية تطبيق التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية

المطلب الثاني: واقع التمويل الجماعي بالملكية في المملكة العربية السعودية

المطلب الثالث: واقع التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية

المبحث الأول: (التمهيد)

المطلب الأول: التعريف بماهية التمويل الجماعي

أ- تعريف التمويل لغة واصطلاحاً:

التمويل لغة: أصله من مول والمال: هو ما ملكته من جميع الأشياء، والجمع أموال، وملت بعدنا تمال وملت وتمولت، كله: أي كثر مالك. ويقال: تمول فلان مالا إذا اتخذ قينة.

ومال الرجل يمول ويمال مولا ومؤولا إذا صار ذا مال، وتصغيره مؤيل، والعامه تقول: مويل، بتشديد الياء، وهو رجل مال، وتمول مثله وموله غيره، وملته: أعطيته المال^(١).

اصطلاحاً: تقديم ثروة نقدية أو عينية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد مباح شرعاً^(٢).

يلاحظ أن التعريف شمل نوعين في صورته النقدية والعينية وهو ما يضيف عليه صفة العمومية ويجعله مناسباً للتغيرات المعاصرة في الوقت الحالي.

ب- تعريف الجماعي لغة:

الجماعي لغة: أصلها من جمع، وهي جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعا وجمعه وأجمعه فاجتمع واجمع، وهي مضارعة، وكذلك تجمع واستجمع. ومنه: المجموع وهو الذي جمع من هاهنا وهاهنا وإن لم يجعل كالشيء الواحد. ويقال: استجمع السيل أي اجتمع من كل موضع. وجمعت الشيء إذا جئت به من هاهنا وهاهنا. وتجمع

(١) ابن منظور، "لسان العرب"، (ط٣)، بيروت دار صادر، (٢٠١٠)، باب الميم ١٤: ١٥٢.

(٢) منذر قحف، "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، (جدة، ١٩٩١م)، ص: ١٢.

القوم: اجتمعوا أيضاً من هاهنا وهاهنا^(١).

أما تعريف الجماعي في الاصطلاح فغير وارد في السياق العلمي، وسيأتي تعريفه باعتباره علماً مركباً.

ج- تعريف التمويل الجماعي "مركباً":

للمويل الجماعي^(٢) باعتباره علماً مركباً تعاريف متعددة، إلا أنها تكاد تتفق في ثلاثة عناصر:

- ١- جمع مبالغ نقدية محددة.
- ٢- تعدد المساهمين سواء كانوا شخصيات طبيعية أو اعتبارية.
- ٣- استخدام التقنية المالية الحديثة فتكون وسيلة لجمع الأموال.
- ٤- ضخ ما يُجمع من أموال لتنمية منشآت معينة سواء كانت صغيرة أو متوسطة.

- ٥- تعدد أطراف العقد: أ. المنظم للتمويل (المنصة). ب. الممول (المستثمر).
 - د- الممول (المستفيد من التمويل).
- ومن تلك التعاريف:

أولاً: تعريف البنك الدولي: [وسيلة عبر الانترنت لجمع الأموال، تتراوح قيمتها ما بين الألف إلى المليون دولار، تستقبل من الأفراد بصيغة الاستثمار أو التبرع]^(٣).

(١) ابن منظور، لسان العرب، باب العين، ٨: ٥٣.

(٢) من اختصارات التمويل الجماعي إنجليزيًا: Crowdfunding ينظر:

https://164b166b-ce2b-.P: 9 .BFB-Arabic FinTech Dictionary
409c-80d0-881210c4ed36. filesusr.
? com/ugd/304023_a686a954edde4e82b315aaa83e3169de. pdf
.Edition 2018

(٣) ينظر:

World Bank. 2013. Crowdfunding's Potential for the

=

ثانياً: تعريف الاتحاد الأوروبي لأسواق المال: [دعوة عامة للأفراد لجمع الأموال لمشروع معين، عبر الوسائل الإلكترونية وذلك بالتفاعل بين الموقع الإلكتروني والأفراد]^(١).

ثالثاً: تعريف هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية -للتمويل الجماعي بالملكية: [منصة تمويل الملكية الجماعية هي منصة يمكن من خلالها المستثمرين المشاركة في تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة مقابل حصة في أسهمها، وتقدم تلك الخدمة عن طريق بوابة إلكترونية تملكها وتشرف عليها الشركة]^(٢).

والمثال يجد أن التعاريف السابقة تكاد بالمجمل تتفق في المضمون، حيث تؤكد على جمع المبالغ النقدية، بالإضافة إلى وجود اتفاقية بين طرفين ووسيط، واستثمار التقنية لجمع تلك الأموال وجعلها وسيطاً بين المساهمين والمؤسسين^(٣) إلا أن التعريف الأول تميز ببيان طبيعة التعاقد بين الأطراف فجعلها دائرة بين التبرع أو الاستثمار، وكذلك الاختصار غير المخل.

Developing World.

D. C.: World Bank. www.infodev.org/infodev-files/wb_crowdfundingreport-v (p: 14) 12

(١) ينظر:

P: 8. Edition 'Crowdfunding in the EU Capital Markets Union 2013.

(٢) الموقع الرسمي للهيئة: <https://cma.org.sa/Market/fintech/Pages/default.aspx>

(٣) وينظر كذلك: "المبادئ الإرشادية لمتطلبات الإفصاح لمنتجات سوق رأس المال الإسلامي"، الصكوك وبرنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي، الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية. إصدار ٢٠١٧م، ص: ٥٦ معيار ١٩.

المطلب الثاني: نشأة التمويل الجماعي وأهدافه

أ- النشأة:

يعتبر التمويل الجماعي في فكرته الأساسية من صور المشاركة^(١)، وقد نشأت المشاركة في عصور متقدمة من تاريخ البشرية^(٢)، ولقد ضاربت أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها بما لها مع نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم قبل بعثته^(٣) كما أن عثمان بن عفان رضي الله عنه ضارب بما له كذلك، فعن يعقوب مولى الحرقة^(٤) [أن عثمان بن

(١) ويُقصد بالمشاركة في التمويل الجماعي تقاسم المخاطر بين طالب التمويل والمستثمر، وهذا يحدث في التمويل الجماعي بالملكية - كما سيأتي بيانه -

ينظر:

A River Runs Through It: The JOBS Act's Course Through Towards Stable Returns on Investment in Real 'Crowdfunding Smarter ventures - 'Estate Devin Finlayson. p: 816. Edition 2018 .p: 16. edition 2003 'Katharine Campbell

وينظر: المحيسن، "التمويل برأس المال الجريء"، رسالة دكتوراه، (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٩هـ)، ص: ٥٢.

(٢) ينظر:

Proceedings of the Third Harvard University Forum on Islamic p: 15-27. Edition 2017. <http://ifp.law.harvard.edu>، Finance Masudul Alam 'Islamic venture Capital a Critical Examination p: 1. 'Choudhoury Islamic venture capital and private equity: Legal issues and (p: 4). 'Ahmad Lutfi Abdul-Mutalib، 'Challenges

(٣) ابن هشام، "السيرة النبوية"، (دار ابن حزم، ١٤٣٠هـ)، باب: خروجه صلى الله عليه وسلم إلى الشام في تجارة خديجة، وما كان من بحيرى، ١: ١٨٨.

(٤) هو الإمام المحدث: يعقوب بن عبد الرحمن الصدوق أبو شبل المدني، مولى الحرقة، والحرقة بطن من جهينة [المصدر: الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، (بيروت، مؤسسة الرسالة،

=

عفان أعطاه مآلاً قراضاً يعمل فيه على أن الربح بينهما^(١).

ومع التوجه نحو العولمة والتقدم التقني الكبير وتسارع التجارة، تطور التمويل الجماعي مؤخراً فدخل حيز العمل المؤسسي، وذلك بعد أن ظهر من قبل في ألمانيا في القرن الثامن عشر، وتحديدًا في عام ١٧٢٨م حيث أعلن أحد المؤلفين المشهورين بالكتابة عن مؤلفه القادم، وبدأ الناشر بجمع الأموال بسعر مخفض للكتاب، لتغطية نفقات الطباعة^(٢).

وعلى صعيد آخر ففي عام ١٩١٤ لجأت النمسا والمجر في سبيل تمويل اشتراكهما في الحرب العالمية الأولى إلى بيع سندات حرب بمبالغ ضئيلة بلغت ١٠٠ كرونة، وبعائد لحاملها عائدا بنحو ٥% على مدى خمس سنوات.^(٣) فاستقطاع الأموال من الأفراد لتغطية تكاليف مشروع معين؛ يدخل ضمن دائرة التمويل الجماعي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية سُجل ظهوره في التسعينات من القرن العشرين، من خلال أحد المغنيين، حيث قامت فرقة (rock band marillion) بدعوة المهتمين لتغطية نفقات ألبوم غنائي عبر الانترنت، ونجحت الحملة بتغطية المبلغ المستهدف في فترة وجيزة، مما جعلها تواصل في طرح الاكتتاب في الألبومات، وانتشر

(٢٠٠١م)، الطبقة الرابعة، ٤: ١٨٦].

(١) ينظر: الإمام مالك، "الموطأ"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ)، باب: ما جاء في القراض، ص: ٤٤٧، رقم الحديث: ٢١٤٠.

(٢) ويطلق على التمويل الجماعي في ألمانيا: (Praenumeratlon) ينظر:

p: 'A River Runs Through It: The JOBS Act's Course Through 819 مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق، ص: ٨٢٠.

هذا الأسلوب في شتى الولايات (١).

مما يُفهم أن أول تمويل جماعي استُخدم فيه وسيلة الانترنت كانت هذه المرة. أما في المملكة العربية السعودية فقد منحت هيئة السوق المالية أول ترخيصين في التمويل الجماعي لشركتين: شركة منافع للاستثمار وشركة سكوير عام ١٤٣٩هـ (٢٠١٨م) (٢).

وهذا فيه إشارة إلى اهتمام صناع القرار بالرغبة الجادة للنهوض بالاقتصاد السعودي، ودعم الأنشطة التجارية، ورفع استثمارات الأفراد، وذلك عبر تقنية (الفتنك) وبما يحقق تطلعات رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) (٣).

ب- الأهداف (٤):

يخدم التمويل الجماعي أطرافاً متعددة، وعليه فإن الأهداف ستختلف اتجاهاتها

(١) المرجع السابق، ص: ٨٢١.

(٢) الموقع الرسمي للهيئة:

https://cma.org.sa/MediaCenter/PR/Pages/Fintech_Two_Licenses.aspx

(٣) الفتنك هو: اختصار المصطلح باللغة الإنجليزية Fintech الذي يحتوي على كلمتين Financial + Technology وهي استخدام التكنولوجيا الجديدة والمغيرة في الخدمات المالية.

وأطلق البنك المركزي السعودي مبادرة (فتنك السعودية) لتكون بمثابة حافز لتطوير صناعة تكنولوجيا الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، إلى وجهة للابتكار في مجال التقنية المالية وإيجاد منظومة مزدهرة ومسؤولة تستند على أصحاب المصلحة المحليين والدوليين.

ينظر: <https://fintechsaudi.com>

(٤) ينظر: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية (٧ / ١ / ٢٠١٨) بحث: عمران عبد الحكيم. منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات، ص: ٢٩٤.

بحسب كل طرف، ومن ذلك:

١- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

كثير من المنشآت لديها خطط استراتيجية وأهداف سنوية، إلا أن بعض العوائق تحول بينها وبين تلك الخطط والأهداف، ومن أبرز ما يعيقها: ضعف السيولة النقدية في حساباتها الجارية، فيأتي التمويل الجماعي ليسد هذه الثغرة^(١).

٢- تقليل المخاطر:

يقوم التمويل الجماعي بتنوع مصادر الأموال، وبسقف متدني غالباً، بحيث لا يستطيع الفرد غير الممارس والمتخصص بالمشاركة في أموال كبيرة نسبياً، ويسمح للممارس والمتخصص^(٢) بالمشاركة أعلى من غيره، مما يعني ذلك: كثرة المساهمين فتقل المخاطرة؛ لأن المبلغ المدفوع في الغالب يُعتبر قليل ولا يشكل الكثير لو أدى المشروع إلى خسارة.

٣- تنوع قنوات الاستثمار:

إتاحة التمويل الجماعي يساعد على زيادة الاستثمار ويقلل من اكتناز الأموال

(١) كما سيأتي تفصيله في المطلب الرابع من المبحث الثاني.

(٢) جاء في تعريفات: قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين الصادرة من البنك المركزي السعودي بتاريخ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ: المشارك المؤهل: الشخص الطبيعي أو الاعتباري والذي ينطبق عليه واحد أو أكثر من الآتي:

أ- ألا تقل صافي قيمة أصوله عن ٣,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثة ملايين ريال أو أكثر.

ب- أن يعمل أو سبق له العمل مدة (٣) سنوات على الأقل في القطاع المالي في وظيفة مهنية تتعلق بالتمويل أو الاستثمار.

ج- أن يكون حاصلًا على شهادة مهنية متخصصة في مجال التمويل أو الاستثمار معتمدة من جهة معترف بها دولياً.

د- ألا يقل دخله السنوي عن ٦٠٠,٠٠٠ ستمائة ألف ريال سعودي في السنتين الماضيتين.

في الحسابات الجارية، وقد ارتفعت نسبة الودائع النقدية لدى البنوك المحلية بنسبة تلامس ٣٥% مقارنة في عام ١٤٣٧هـ^(١) مما قد يُفهم أن هناك توافر في السيولة النقدية لدى الحسابات الجارية، فيستحسن زيادة وتنويع الأدوات الاستثمارية وإتاحتها للأفراد والشركات، لا سيما وأن ذلك من مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠^(٢).

المطلب الثالث: أقسام التمويل الجماعي والعلاقة التعاقدية في كل قسم

يُقَسَّم التمويل الجماعي باعتبارات مختلفة وأهداف متنوعة، من هذه الاعتبارات:

أولاً: تقسيم التمويل الجماعي باعتبار طبيعة العقد:

١- التمويل الجماعي بقصد التبرع المحض:

يقوم هذا التمويل بقصد جمع الأموال لتغطية مشروع معين أو تكاليف محددة، ولا يهدف إلى الاستثمار فلا يرجو المساهم عوائد حسية أو معنوية، وعادة ما يكون في القطاع الثقافي أو التعليمي أو الغير ربحي عموماً، ومثل هذا النمط لا يشترط فيه عادة الأنظمة المصرفية أو المالية، بقدر ما يشترط فيه أنظمة واشتراطات القطاع الثالث بحسب ما تقرره أنظمة كل دولة، ومن أشهر أمثله منصات التبرعات القائمة على مستوى الجمعيات الخيرية، أو حتى المؤسسات الحكومية^(٣).

(١) "النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة من البنك المركزي السعودي" - (يونيو ٢٠٢١م)، ص:

٥.

(٢) "رؤية المملكة العربية السعودية"، (٢٠٣٠)

https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/overview/ambitious-nation

(٣) مثل: منصة إحسان www.ehsan.sa

=

٢- التمويل الجماعي بقصد الحصول على سلعة:

يقوم هذا التمويل بقصد جمع الأموال لتغطية مشروع معين في مرحلة الإنتاج، ولا يهدف إلى الاستثمار، وإنما شراء سلعة والحصول عليها عند أول إصدار أو كأن تحمل رمز/ أو توقيع المؤلف، وعادة ما يكون مشهور في القطاع الفني أو الثقافي، ومثل هذا النمط لا يشترط فيه الأنظمة المصرفية أو المالية، بقدر ما يشترط فيه الأنظمة التجارية والحقوق الفكرية أو العلمية.

٣- التمويل الجماعي بقصد الإقراض:

يعتبر هذا التمويل من الصيغ التي يتم فيها أخذ مال مضمون لمدة محددة؛ على أن يرد المدين المال مضافا إليه الفوائد المتفق عليه قبل العقد غالبا، وعادة ما يتم وفق الأنظمة المصرفية، وقد يكون فيه شيء من التشابه المقاصدي بما يسمى بـ "التمويل الجماعي بالدين" بجامع الهدف من الإقراض، والاتفاق في الصياغة العقدية، مع الاختلاف في التنفيذ بسبب وجود سلعة بين الطرفين في التمويل الجماعي بالدين.

٤- التمويل الجماعي بقصد التملك:

ينفرد هذا النوع بقيام المساهم في المشاركة مع المتمول بالربح والخسارة، حيث يدفع إليه المال قاصدا المشاركة مع المتمول، فإذا ربحت الشركة ربحوا جميعا، وإذا خسرت الشركة خسروا جميعا، فيكون له حصة من الشركة بحسب ما يتفقون عليه قبل العقد، وعادة ما يتم هذا العقد وفق أنظمة هيئات الأسواق المالية أو الأنظمة التجارية، وهو ما يسمى بـ "التمويل الجماعي بالملكية"^(١).

وكذلك منصة وقفي [/https://www.waqfy.sa](https://www.waqfy.sa)

وُفُرجت [/https://www.pgd.gov.sa](https://www.pgd.gov.sa) وغيرها.

(١) Le financement participatif pour les entreprises Rdacteur: CCIR-Christian PUGET Dispositif de Veille Mutualis ARDI -p/٦-

(٨) اصدار ٢٠١٥ م.

ثانياً: العلاقة التعاقدية لأقسام التمويل الجماعي:

١- التمويل الجماعي بقصد التبرع المحض:

ينبني هذا العقد على طرفين غالباً، أحدهما متبرع، والآخر قابل للتبرع، فهو عقد ملزم للطرفين بعد إقراره وقبوله، ولا يمكن الرجوع فيه؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الرجوع في الصدقة: فقال: "مَنْ لِيَ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَقِيءُ، ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ فَيَأْكُلُهُ"^(١)، وأجمع العلماء على عدم جواز الرجوع في الصدقة^(٢).

وعليه فالعلاقة في أطراف هذا العقد بعد إقراره قائمة على الزوم، ولا يحق لهما الرجوع فيه أو فسخه، ويعتبر هذا العقد من عقود التملك^(٣).

٢- التمويل الجماعي بقصد الحصول على سلعة:

يتركز هذا العقد بعلاقة ملزمة بين الطرفين بهدف الحصول على سلعة، فيقوم الطرف الأول بدفع مبلغ معين، على أن تسلم له سلعة محددة وفق اشتراطات واضحة، وفي زمن محدد، وعليه: يكيف هذا العقد على أنه عقد سلم. ويشترط فيه شروط السلم من لزوم تسليم الثمن قبل استلام المثلث وغيرها من

(١) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي)، برقم: ١٦٢٢.

(٢) ابن رجب، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ط ١، (المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ)، ٥: ٢٣٥.

(٣) ويقصد بعقود التملك: هي التي يتم بها تملك الشيء ذاتاً أو منفعة، فإن كان التملك بعوض فيدخل تحت عقود المعاوضات، وإن كان التملك بغير عوض فيدخل تحت التبرعات (كما هو الحال في هذا النوع). ينظر: دبيان بن محمد الديبان. "المعاملات المالية أصالة ومعاصرة"، (ط ٢، ١٤٣٢هـ)، ١: ٥٧.

شروط السلم^(١).

والعلاقة بين أطراف هذا العقد بعد إقراره قائمة على الزوم، ولا يحق لهما الرجوع فيه أو فسخه، ويعتبر هذا العقد من عقود التمليك^(٢).
والعلاقة بين منظم العملية (المنصة) وبين المتمول: علاقة سمسة، حيث تقوم المنصة بدراسة الطلب، وتصنيف درجة مخاطرة طالبه.

٣- التمويل الجماعي بقصد الإقراض:

نظرًا لحاجة الناس إلى النقود على كافة المستويات الشخصية والاعتبارية شرع القرض الحسن، إلا أن الرأسمالية عززته بالربا، فقلما يوجد قرض بدون فوائد، والمقصود: في مثل هذا العقد أن يحل على شخص مال مقدر، ولا يستطيع الوفاء به، فيطلب تدخل جماعي وهو لا يخلو من الآتي:

١- إما أن يكون قرضًا حسنًا (مال مقابل مال بلا زيادة): فهذا يدخل تحت عقود التبرعات، وهو جائز.

٢- وإما أن يكون قرضًا ربويًا (مال مقابل مال مع زيادة): فهذا يدخل تحت عقود المعاوضات، ولا يجوز لاتفاق الجنس فيدخل في علة الربا.

٣- وإما أن يكون عقد بصيغة مرابحة (مال مقابل سلعة مع زيادة): وهو أن يشتري سلعة مؤجلة ومعلومة الثمن والربح، وهذا يدخل تحت عقود المعاوضات، ويشترط فيه عدم الصورية في العقد^(٣).

(١) ديبان الديبان، "المعاملات المالية"، ١: ٩٣، إصدار ١٤٣٤هـ.

(٢) المرجع السابق، ١: ٥٧.

(٣) ينظر: "قرار المجمع الفقهي الإسلامي الدولي" رقم: ٤٠ - ٤١ (٢/٥ و ٣/٥)

<https://www.iifa-aifi.org/ar/1751.html>

٤- التمويل الجماعي بقصد التملك:

يقوم مقام التمويل الجماعي بالملكية بصيغة عقد المشاركة، ولها ذمتها المالية المستقلة، فكل شريك مسؤول فيها بقدر حصته من الشراكة، وتعتبر من العقود اللازمة فلا يمكن حل الشراكة إلا بانتهاء المدة أو موافقة غالبية الشركاء، ومن حيث الأصل يحق للمشارك بيع حصته أو التنازل عنها لغيره أو توريثها للورثة عند الاستحقاق^(١).

وأقرب ما يكون هذا النوع إلى شركة المضاربة، لأن صاحب المال (الممول) شريك مع طالب التمويل، له الغنم وعليه الغرم^(٢).

المبحث الثاني: واقع التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية

التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية بطابعه المؤسسي؛ يعتبر من العقود الحديثة، ولم يتم تنظيمه إلا في وقت قريب جداً، وعليه لا يوجد بيانات رسمية حوله، ولعلها تظهر في قابل الأيام - بإذن الله - كما عودتنا طبيعة المظلات الحكومية^(٣).

(١) هيئة المحاسبة والمراجعات للمؤسسات المالية الإسلامية، "المعايير الشرعية"، (١٤٣٥هـ)، معيار: الشركة والشركات الحديثة رقم ١٢، ص: ٣٣٧.

(٢) قال ابن قدامة: [أن يشترك بدن ومال وهذه المضاربة ... ومعناها أن يدفع رجل ماله إلى آخر يتجر له فيه على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطه ... وأجمع أهل العلم على جواز المضاربة في الجملة] ٧: ١٣٢، إصدار ١٤٣١هـ.

(٣) حاول الباحث التواصل مع بعض القطاعات للحصول على المعلومات؛ إلا أن التحفظ والسرية كانت هي السمة الغالبة، وهناك اجتهادات من قبل بعض المختصين (مثل: أ. عبدالله الخميس، وهو باحث نشط في الاقتصاد) جمع البيانات من الأفراد والسعي بالمسح البياني؛ واتت ثمارها من حيث تحريك المياه الراكدة في منصات التمويل الجماعي وذلك

المطلب الأول: أهمية تطبيق التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية

يمكن أن يكون للتمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية أثر بالغ في دعم الابتكار وريادة الأعمال، لا سيما وأنه يساهم في تقديم تسهيلات مالية بوجه نظامي وذلك من خلال التمويل بالملكية، كما يقدم - عند الحاجة - تمويلات بتكلفة أقل من شركات التمويل السائدة من خلال التمويل بالدين.

وتعتبر عوائده - بوجه عام - للممولين مناسبة إن لم تكن مغرية، ومما يتميز به التمويل الجماعي منحه للشركات المستفيدة سجلاً ائتمانياً يزيد من قوة مركزهم المالي ويرفع حجم الثقة لا سيما عند الالتزام بسداد الالتزامات أو توزيع الأرباح في وقتها، ومما تجدر الإشارة إليه أن التمويل الجماعي يساعد منخفضي الدخل على الزيادة من الاستثمار وتقليل الاستهلاك وذلك بإيجاد وسيلة تقنية استثمارية آمنة لم تكن متاحة من قبل، كما أتاحت لهذه الفئة الدخول في مساهمات ذات مخاطر عالية، وذلك بعد الاطلاع على نشرة الإصدار، مع أخذ الاحتياطات اللازمة في تصنيف المستثمرين -

بتحرك الإدارات التنفيذية وحرصهم على بناء سمعة لائقة، ولاقت تلك البيانات تفاعل كبير ومحاولة معالجة ما يمكن علاجه من التعثرات في التمويل الجماعي بالدين على وجه أكد، أما التمويل الجماعي بالملكية فقاعدة البيانات التي أنشئت تعتبر مؤشراً لقياس سرعة التغطيات، ومدى توجه الناس لأي من القطاعات سواء التقنية أو الصناعية أو الخدمية وغيرها ويصعب قياس جدواها وأثره لقصر المرحلة الزمنية، وللإطلاع على قاعدة بيانات التمويل الجماعي بالملكية:

<https://docs.google.com/spreadsheets/d/1Fx84Wh-SlUctWI2X1jFvCwgaJJjx-35Ob6wkPQ1gPeg/edit?usp=sharing>

وقاعدة بيانات التمويل الجماعي بالدين:

<https://docs.google.com/spreadsheets/d/1K9cvXnj6oka5wXD8pITRoTe6MbHDJ5azMde7UZB8SkQ/edit?usp=sharing>

كما سيأتي - إلى: أ. مستثمر محترف. ب. مستثمر مبتدئ^(١).

المطلب الثاني: واقع التمويل الجماعي بالملكية في المملكة العربية السعودية

تشكل خدمات التمويل الملكية الجماعية والتمويل العقاري الحصة الأكبر من أنشطة شركات التقنية المالية في مجال الأسواق المالية بنسبة ٢٩% لكل منهما^(٢). ولا شك أن رغبات كثير من الناس تميل إليهما لما لهما من قفزات استثمارية واقعية على المستوى المحلي والدولي، وللتقنية اهتمام بالغ لاسيما في هذا المرحلة مع ظهور كثير من الابتكارات والخدمات التقنية. وبلغ التمويل الجماعي بالملكية في المملكة العربية السعودية قرابة ٢٠٩,٠٦٠,٩٨٢ (مئتان وتسعة وستون ألف وتسعمائة واثان وثمانون مليون ريال سعودي)، وذلك منذ بداية تنظيم التمويل الجماعي، ومجموع تقييم الشركات المكتتب فيها وصل إلى ١,١٥٦,٨٢٨,٩٢٦ (مليار ومائة وستة وخمسون مليون وثمانمائة وثمان وعشرون ألف وتسعمائة وستة وعشرون ريال سعودي)، وذلك عبر ٧ منصات للتمويل الجماعي، وفي ٨٦ فرصة طُرحت للاكتتاب، وكان النصيب الأعلى من هذه الاكتتابات في قطاع التقنية؛ حيث بلغت ما يقارب ٢١% من هذه الاكتتابات، تلاها بعد ذلك التجزئة بنسبة ١٢%، أما قطاع الصناعة وقطاع المطاعم فنسبة ٩% لكل قطاع، أما القطاعين الطبي والخدمي فكل منهما استحوذ على ٨% من

(١) "مذكرة التقنية المالية، فتك السعودية" (٢٠٢٠م)، ص: ٨:

https://fintechsaudi.com/wp-content/uploads/2020/03/CHEAT%20SHEET-%20Arabic%20.pdf

(٢) "التقرير السنوي لفتك السعودية" (٢١ / ٢٢)، ص: ١٣:

https://fintechsaudi.com/wp-content/uploads/2022/11/FintechSaudi_AnnualReport_21_22A.pdf

هذه الاكتتابات، والباقي منها كان بين الأبحاث والسياحة والترفيه والدعاية والتطوير العقاري وغيرها في نسب تتراوح بين ١-٢٠% من إجمالي فرص التمويل الجماعي بالملكة.

وهنا وقفه تأمل مع هذه الأرقام: أقل من الثلث من التوجه الاستثماري متجه للتقنية، ويعتبر هذا التوجه إيجابي لكون التقنية هي الوجهة العالمية للاستثمار، ويشعر ذلك بوعي المستثمرين وحجم إدراكهم للسوق العالمي، زُغم المخاطر العالية التي تكتنفها الاستثمارات التقنية.

ومن جانب آخر: ينبغي التفات منصات التمويل الجماعي بالملكة إلى قطاع التعليم، والأبحاث حيث أنهما قوام الأمم ونجاحها وتقدمها وازدهارها، كيف لا والتعليم هو الركيزة الأساسية للحضارات وبناء الأجداد، فضلا عن وجود تجارب ناجحة في التمويل الجماعي بالملكة في قطاع التعليم حيث تم تغطية جولتين استثماريتين في غضون ستة أشهر، من قبل ١٩٠٠ مستثمر تقريباً، وتجدر الإشارة إلى أنه على المستوى المحلي يندر طرح جولتين استثماريتين وفي وقت متقارب بينهما، وهذا إن دل فهو يدل على ثقة المستثمرين في قطاع التعليم، مما يجعل الحاجة ملحة أمام منصات التمويل الجماعي بطرح المزيد من الفرص الاستثمارية في التعليم، بل ورفعها إلى المستوى الجامعي بحيث لا يقتصر على التعليم العام فحسب، خصوصا مع توجهات برنامج التحول الوطني الذي يمثل واحداً من أهم برامج رؤية ٢٠٣٠ الرامية إلى النهوض باقتصاد المملكة العربية السعودية، وكذلك في ظل نظام الجامعات الحديث الذي يدعو إلى التخصص في مجال التعليم الجامعي.

أما من حيث متوسط عدد الأيام في تغطية الاكتتابات فقد بلغ إجمالي متوسط أيام الاكتتاب لكل فرصة ٢٩ يوم، حيث أن أقل مدة للتغطية فرصة كان ٣ ساعات، وأعلى مدة ١١٠ من الأيام، ويعتبر ذلك مؤشراً مناسباً بالنظر إلى درجة المخاطرة التي تصنف فيها الشركات في منصات التمويل الجماعي بالملكة، فضلا عن أن المساهمين من فئة الأفراد، وليسوا من فئة الشركات أو المحترفين في الغالب، ويؤكد

هذا الموقف الإيجابي نجاح أكثر ما يطرح من الفرص التمويلية، حيث بلغت نسبة تغطية الفرص الاستثمارية قرابة ٨٠% من الفرص المطروحة، بينما ٢٠% ألغى طرحه إما لعدم اكتمال بعض البيانات المتعلقة بالشركات، أو لخلل في سجلها التجاري، أو لكونها غير سعودية، أو لعدم اكتمال الحد الأدنى للمبلغ المطلوب^(١).

جدول رقم (١) يوضح بعض أسعار أسهم الشركات الممولة بالتمويل

الجماعي بالملكية (٢٠١٩ - ٢٠٢٢ م)

الرقم	الشركة	آخر سعر	سعر الاكتتاب
1	مصنع الإسراء للكبائن	22	19
2	البيت للرعاية الصحية	26	75,24
3	مشاهير ومنصات (فلكرون)	36	42
4	شركة إقامتك	8000	8000
5	شاورما كنج	802	800
6	مدارس المنورة العالمية	10	10
7	بترو آب	3271	3250
8	نار مندي	109	109
9	سيركليز	43	88,41
10	كارتنقو	94,277	94,277
11	مهارة	506	506
12	سماء لين لمنتجات القصدير	25	25

(١) للمزيد الاطلاع على صفحة "الشركات المطروحة" من قاعدة بيانات التمويل الجماعي بالملكية:

<https://docs.google.com/spreadsheets/d/1Fx84Wh-SIUctWI2X1jFvCwgaJJjx-35Ob6wkPQ1gPeg/edit?usp=sharing>

الرقم	الشركة	آخر سعر	سعر الاكتتاب
13	لين الخير	55	55
14	فايف كلرز	88,303	88,303
15	شركة رداء المسك	799	799
16	تطبيق مستر مندوب	303	303
17	شركة الأبحاث الرقمية DRC	600	600
18	صحاري نت	200	200
19	مطعم كلمات فيرز	08,124	08,124
20	تطبيق رحلة	54,178	54,178
21	شركة ذوق الحلبي	32,372	32,372
22	تطبيق كويكس	02,140	02,140
23	إلتزام لوساطة التأمين	17,121	17,121
24	ذا وير هاوس	45,202	45,202
25	فتنس ستار	116	116
26	صيادية أكسبرس	408	408
27	العقيلات	11,278	11,278
28	مصدر للتدريب	42,3	42,103
29	الدليل التعليمي	439	439
30	تطبيق شارك	05,94	05,94
31	بدائل	لا ينطبق	683.63
32	علن	لا ينطبق	204
33	ديلكم	لا ينطبق	125.99
34	لحظات الطريق	لا ينطبق	34.5

المصدر: قاعدة -إلكترونية- بيانات التمويل الجماعي بالملكية (ينظر هامش

ص: ٢١.

يلاحظ من البيانات الجدول (١) أن أسعار أسهم الشركات المطروحة في التمويل الجماعي بالملكية مستقرة نسبياً، وليس فيها تذبذب كبير، وقد يتبادر إلى الذهن عدم ارتفاع قيمتها السوقية أو مواكبة التضخم كأدنى حد، إلا أن هذا السعر لا يمثل القيمة الفعلية للشركة؛ لأن تحديده تم وفق نطاق ضيق من عدم وعي الناس بإمكانية البيع والشراء، وهذه من الملاحظات التي ينبغي الأخذ بها بعين الاعتبار للتحسين والتطوير، وذلك بطرح منصة لتداول حصص ملكية التمويل الجماعي بالملكية، وتسهيل التخارج، مع ضبط السوق بالحد من التلاعب بالعرض والطلب والتضخم الوهمي لقيمة السهم.

وعند التأمل نجد أن التمويل الجماعي بالملكية له دورة اقتصادية ذات أثر إيجابي على الشركات والأفراد والمجتمع، حيث إنه لا يتم طرح أي فرصة استثمارية إلا بعد عقد ورش عمل مع فريق الشركة والنزول لهم في الميدان، وتقييم شركتهم من قبل المختصين، وعرضها على الشركات ذات الاختصاص لفحصها فحفا نافيا للجهالة، ويساعد التمويل الجماعي بالملكية في دعم الشركات وزيادة التوسع في نطاقها ورفع رأس مالها، كما يساهم التمويل الجماعي بالملكية في تنمية استثمارات الأفراد؛ لاسيما من ليس له طاقة أو قدرة فنية أو مالية في إنشاء مثل هذه الكيانات التجارية كما يزيد من دخلهم وتوسيع دائرة الادخار لديهم، كل ذلك وأكثر يظهر الدور الكبير الذي يقوم به التمويل الجماعي بالملكية في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وحتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء.

المطلب الثالث: واقع التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية

يمر التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية بتطور ملحوظ وواضح وذلك مقارنة بالتمويل الجماعي بالملكية، الذي سبق التمويل الجماعي بالدين في التطبيق حيث بلغ مجموع المنصات المتخصصة بالدين ١٠ منصات، وعدد الفرص الاستثمارية ١,٥٢٠ فرصة، بمبلغ وصل إلى ١,٤٢٣,٨٦٩,٥٥٢ ريال، بزيادة

٥٨١% تقريباً عن التمويل الجماعي بالملكية.

جدول رقم (٢) يوضح أسماء المنصات وعدد فرصها ونسبة التعثر في كل شركة من إجمالي الفرص. (٢٠١٩ - ٢٠٢٢م)

الرقم	المنصات	عدد الفرص المتعثرة	الفرص المطروحة	نسبة التعثر
1	مكاسب	5	557	0.9%
2	بيندو	34	112	30.3%
3	ليمان	23	66	34.8%
4	رقمنة	5	66	7.5%
5	تسهيلات	8	71	11.2%
6	العميد	5	65	7.6%
7	سندات	1	289	0.3%
8	ضارب	0	10	0%
9	الفندق	1	2	0%
10	دينار	0	11	0%

المصدر: من بيانات التمويل الجماعي بالدين، (ينظر ص: ٢١)

تشير الإحصائيات إلى نجاح سداد ٤٢% تقريباً من الفرص المطروحة بالكامل، و ١٥% سُددت جزئياً، أما ٤٢% تقريباً كانت من نصيب الشركات المتعثرة التي لم تتمكن من سداد مديونتها^(١).

ولا شك أن ذلك يؤثر سلبيًا على التصنيف الائتماني العام للشركات والأفراد، مما يؤكد أهمية تقنين هذا الباب وعدم فتحه بالكامل من دون قيود أو ضوابط،

(١) آخر تحديث لإحصائية القاعدة كانت في تاريخ ٥ / ٢ / ٢٠٢٣م.

والسماح للشركات المنخفضة في التصنيف الائتماني بأخذ تمويل، والتأكد من إمكانية قبض السلعة المتمولة في العقد، وعدم توكيل العميل في بيع السلعة دفعا لما قد يقع من الإشكالات الشرعية أو بيع ما لا يملك أو البيع الصوري، لا سيما وأن التمويل الجماعي بالدين فيه شيء من محاكاة التمويلات الربوية بجامع أن كلا منهما يأخذ مالا ويرد مثله وزيادة عبر سلعة قد لا يتم فيها القبض للسلعة، وذلك للتحلل في مثل هذه العملية.

ويخشى على منصات التمويل الجماعي بالدين أن تؤثر على منصات التمويل الجماعي بالملكية، كما أثرت بعض المصارف الإسلامية على غيرها بالتوسع في التورق المنظم، مما أوقع المصارف الأخرى في حبال المنافسة، فحادت عن تحقيق مقاصد الشريعة، وحاولت الالتزام بما لا يخالف الشريعة بالابتعاد عن الربا - مع إغفال المقاصد الشرعية- ومن المهم التنبه لهذا الأمر فالحرص على السلامة العقدية بالصيغ الفقهية؛ لا يغني عن النظر عن المآلات والمقاصد الشرعية.

ولا شك أن للفريق الفني عند دراسة الطلبات المتقدمة دور كبير في قبول تمويل الشركة، كما أنه يقع على عاتق المستثمر مسؤولية في ذلك؛ حيث أن النشرات متاحة ويمكن الاطلاع عليها، ونجد هناك بون شاسع في نجاح المنصات بالحد من تعثرات السداد أو الحد منها وبين المفرطين في ذلك، مما يستلزم فرض أنظمة لمحاولة كبح جماح التعثر كاشتراط رخص مهنية على فريق دراسات الطلبات، ووضع نسبة معينة من إجمالي التعثرات لكل شركة، بحيث إذا تجاوزت تلك النسبة يوقف نشاطها ولو مؤقتا، وغير ذلك من الحلول التي تستدعي التدخل السريع لتقليل مشكلة التعثر في هذا المجال ولو على نطاق التمويل الجماعي بالدين.

المطلب الرابع: آثار التمويل الجماعي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة

في المملكة العربية السعودية

لتمويل الجماعي آثار في بالغ الأهمية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ خصوصاً في توفير السيولة المالية وتعدد القنوات التمويلية، لا سيما مع تصنيفها من

ضمن التمويلات العالية المخاطرة، فكثير من البنوك بشكل خاص لا تمولها بسبب عدم موافقة متطلباتها وارتفاع مخاطرها.

ويعتبر التمويل الجماعي أداة من أدوات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتوفير السيولة المناسبة، أو للتوسع في النشاط الاقتصادي، وغير ذلك من الفوائد التي تتحقق بالتمويل الجماعي، ومثل هذا التمويل يساهم في دوران المال بين عدة فئات ذات العلاقة مما يحقق مقصد من مقاصد الشريعة، ويساهم في الحد من البطالة، والتوسع في الإنفاق.

وبحسب التصنيف المعتمد للمنشآت المتوسطة الحجم فما دون في المملكة العربية السعودية فإن هناك ثلاث فئات^(١):

١- **المتناهية الصغر**، وهي: التي توظف ١ - ٥ عاملين بدوام كامل، أو الإيرادات من صفر إلى ٣ مليون ريال سعودي.

٢- **الصغيرة**، وهي: التي توظف ٦ - ٤٩ عامل بدوام كامل، أو الإيرادات من ٣ إلى ٤٠ مليون ريال سعودي.

٣- **المتوسطة**، وهي: التي توظف ٥٠ - ٢٤٩ عامل بدوام كامل، أو الإيرادات من ٤٠ إلى ٢٠٠ مليون ريال سعودي.

وبلغت نسبة المنشآت المتناهية الصغر ٢٩٪، أما المنشآت الصغيرة ٢٧٪، وأخيراً المنشآت المتوسطة فكان لها الحصة الأكبر منفردة فبلغت ٤٤٪.

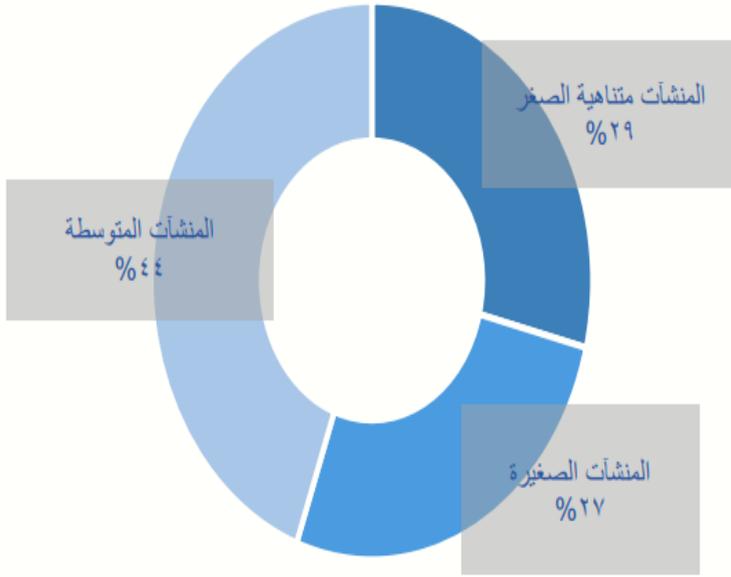
أما إذا ضم حجم المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر مع بعضهما فتظهر الحاجة الماسة لمثل هذه الأداة التمويلية التي تعالج مشكلة أو حرج مالي تمر به المنشأة، - وبحسب اطلاع الباحث - لا يوجد ما يثبت تصنيف المستفيدين من التمويل الجماعي من تلك المنشآت لكن لأن المنشآت المتوسطة في الأصل لديها سجل

(١) "تقرير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"، (٢٠٢٠م)، ص: ٤.

ائتماني وأصول مالية كبيرة - أفضل من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر-، مما قد تحقق كثير من متطلبات البنوك التجارية في التمويلات.

وبناء عليه: فإن كثير من التمويلات الجماعية تنصب في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، أما المنشآت المتوسطة فتمويلاتها في الغالب من البنوك التجارية ونحوها.

شكل رقم (١) أحجام المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر



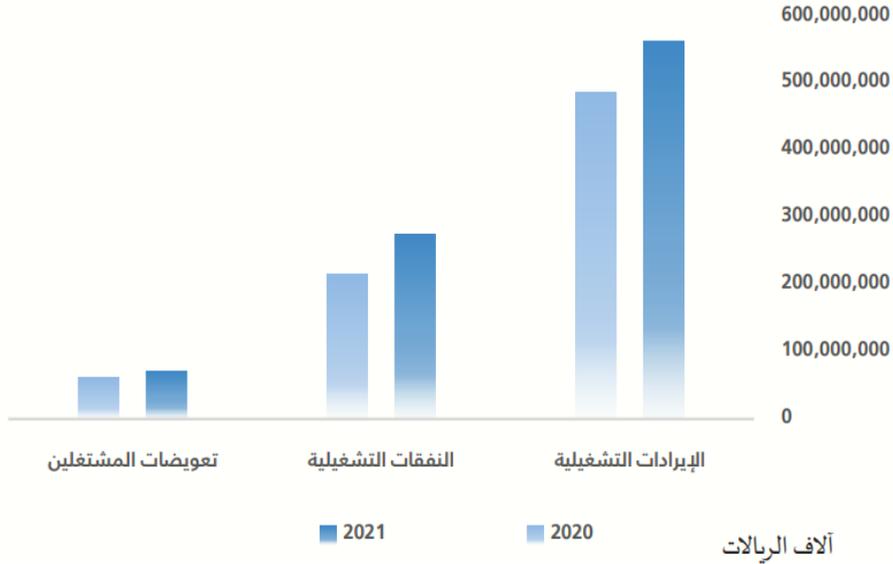
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

٢٠٢١م

وبحسب البيانات المالية المتاحة والتي يمكن الاطلاع عليها أو الاستفادة منها فهي محصورة حول الإيرادات والنفقات التشغيلية -دون غيرها- وبالنظر إلى الشكل رقم (٢) نجد أن الإيرادات التشغيلية عام ٢٠٢١م للمنشآت المتوسطة تجاوزت ٥٦٢ مليار ريال، ونسبة بلغت ١٦% مقارنة في عام ٢٠٢٠م وبحسب التقرير التفصيلي

فإن ذلك يعود - بعد فضل الله - إلى إيرادات الأنشطة الصناعية وتجارة الجملة والتجزئة.

شكل رقم (٢) الإيرادات والنفقات التشغيلية للمنشآت المتوسطة



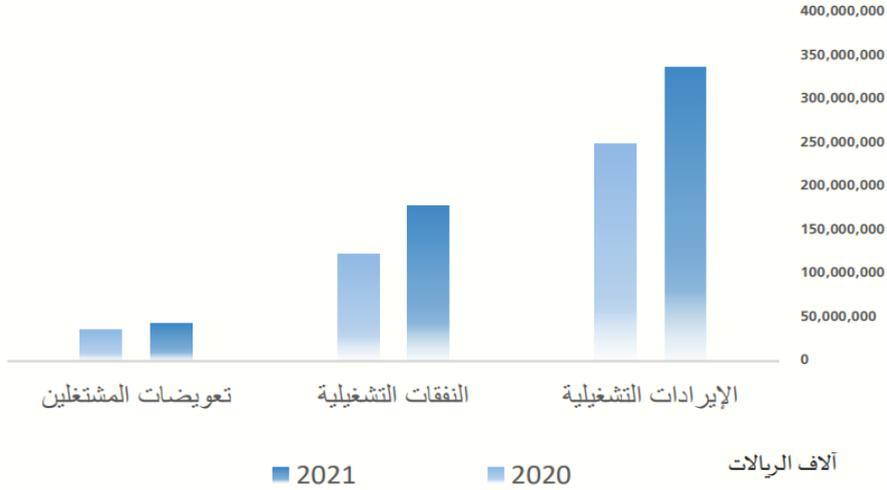
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

م٢٠٢١

أما المنشآت الصغيرة فقد ارتفعت بنسبة ٣٥٪ بالنظر إلى عام ٢٠٢٠م، حيث بلغت الإيرادات ٣٣٧، ٤ مليار ريال وذلك في عام ٢٠٢١م، والسبب في ذلك: ارتفاع الإيرادات في النشاط الاقتصادي في الجملة والتجزئة^(١).

(١) ينظر الشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣) الإيرادات والنفقات التشغيلية للمنشآت الصغيرة

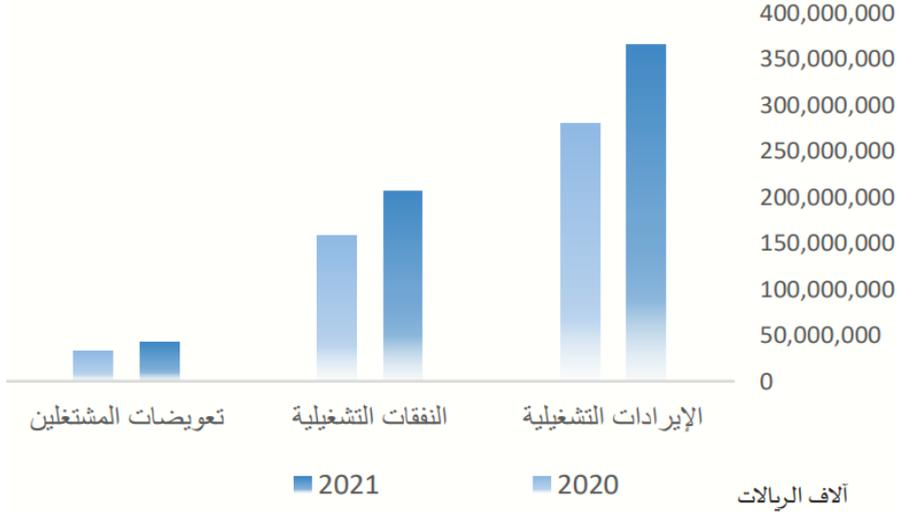


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

٢٠٢١م

أما المنشآت متناهية الصغر (ينظر شكل رقم ٤) فقد بلغت إيراداتها ٣٦٥,٤ مليار ريال، بارتفاع يتجاوز ٣١٪ بالنظر إلى العام المنصرم، والسبب في ذلك متطابق مع المنشآت الصغيرة (ارتفاع أنشطة تجارة الجملة) لا سيما إذا تقاربت الاستراتيجيات والمنطقة الجغرافية محل مسح الدراسة.

شكل رقم (٤) الإيرادات والنفقات التشغيلية للمنشآت متناهية الصغر



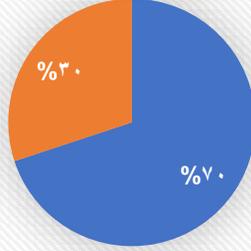
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء: إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

٢٠٢١م

وبالمقارنة مع حجم التمويل الجماعي إجمالاً (بالملكية والدين) الذي بلغ إجماليه ١,٦٣٢,٩٣٠,٥٣٤ ريال، بينما حجم الإيرادات للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر تجاوز ٧٠٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

وعليه: فإن مقارنة إجمالي مبلغ الإيرادات للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر يفوق إجمالي التمويل بالملكية والدين في حدود ٧٠٪.

شكل رقم (٥) مقارنة بين حجم التمويل الجماعي وإيرادات المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر



■ إيرادات المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ■ التمويل الجماعي

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على البيانات أعلاه



الختام

أولاً: النتائج:

- ١- من حيث الجانب التأصيلي توصل البحث إلى أن التمويل الجماعي إما أن يكون من عقود المعاوضات أو عقود التبرعات..
- ٢- تتعدد الصيغ التي يتخذها التمويل الجماعي ولا يخلو: إما بقصد التبرع أو الحصول على سلعة أو الإقراض أو التملك.
- ٣- خلص البحث إلى أن التمويل الجماعي بالملكية يحقق مقاصد الشريعة من حيث دوران المال لاسيما مع الاستقرار المالي النسبي، والتمويل الجماعي بالدين يحقق نوا اقتصاديا كبيرا بتوفير السيولة للمنشآت لسهولة تنفيذه.
- ٤- تطبيقات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية بشكل عام ما زالت حديثة العهد، وما زال النشاط الخاص بها في تطور.
- ٥- هناك حاجة للتوسع في تطبيقات التمويل الجماعي بالملكية بشكل عام، وفي الابتكار وزيادة الأعمال، ومجال التعليم على وجه الخصوص.
- ٦- يشكل التمويل الجماعي بالملكية نسبة كبيرة في تمويل القطاع التقني المالي، حيث تستحوذ على نسبة ٥٨% من كافة الأنشطة التقنية.
- ٧- يشهد تطبيق التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية تطورا ملحوظا وواضحا مقارنة بالتمويل الجماعي بالملكية؛ على رغم أسبقية الثاني عليه من حيث بداية الأخذ به.
- ٨- للتمويل الجماعي دور بارز في دعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

ثانياً: التوصيات:

- ١- الاهتمام بدعم التمويل الجماعي بالملكية والتوسع فيه لأثره المتعدي على القطاع العام والقطاع الخاص وخدمة المجتمع.
 - ٢- العمل على التوسع في التمويل الجماعي بالملكية في مجال الابتكار وريادة الأعمال، والتعليم.
 - ٣- ضرورة تقنين التمويل الجماعي بالدين، مما يحد من توسعه للحفاظ على التصنيف الائتماني.
 - ٤- العمل على بناء منصة تقنية لتداول حصص الملكية بين الراغبين في البيع والشراء (مثل تداول).
 - ٥- ضرورة العمل على تحديد معايير دقيقة وصارمة في التقييم، حتى لا يحدث تضخم وهمي أو غير طبيعي لقيمة السهم.
 - ٦- العمل على فرض شروط خاصة لمحاولة كبح جماح التعثر، مثل: اشتراط رخص مهنية على فريق دراسات الطلبات.
 - ٧- العمل على وضع نسبة معينة من إجمالي التعثرات لكل شركة بحيث إذا تجاوزت تلك النسبة يوقف نشاطها ولو مؤقتاً.
 - ٨- بذل المزيد من الضمانات الداعمة للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر لتسهيل دخولها في منصات التمويل الجماعي.
- والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



فهرس المصادر والمراجع

- ١- ابن رجب، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، (ط ١، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٧٤١٧هـ).
- ٢- ابن قدامة، عبدالله بن أحمد المقدسي، "المغني"، (ط ٥، الرياض، دائرة الملك عبد العزيز، ١٤٣١هـ).
- ٣- ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب"، (ط ٣، دار صادر بيروت، ٢٠١٠).
- ٤- ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، "السيرة النبوية"، (دار ابن حزم، ١٤٣٠هـ).
- ٥- الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، "الموطأ"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ).
- ٦- "التقرير السنوي لفتك السعودية" ٢١ / ٢٢.
- ٧- "تقرير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" ٢٠٢٠م.
- ٨- الديبان، ديبان بن محمد، "المعاملات المالية أصالة ومعاصرة"، (ط ٢، ١٤٣٢هـ).
- ٩- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، "سير أعلام النبلاء"، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م).
- ١٠- عبد الحكيم، عمران، "منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات"، بحث محكم في مجلة الاجتهاد للدراسات الفنية والقانونية ١، ٧ (٢٠١٨).
- ١١- "قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين" (- البنك المركزي السعودي - جمادى الأولى ١٤٤٢هـ).
- ١٢- "المبادئ الإرشادية لمتطلبات الإفصاح لمنتجات سوق رأس المال

- الإسلامي" (الصكوك وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية ٢٠١٧م.
- ١٣- "مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية"، (الجزائر، ٢٠١٨م).
- ١٤- المحيسن، عمر بن صالح، "التمويل برأس المال الجريء"، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٤٠هـ).
- ١٥- منذر قحف، "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، (جدة، ١٩٩١م).
- ١٦- النشرة الإحصائية الشهرية - البنك المركزي السعودي - (يونيو ٢٠٢١م).
- ١٧- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، "صحيح مسلم"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي).
- ١٨- هيئة المحاسبة والمراجعات للمؤسسات المالية الإسلامية، "المعايير الشرعية"، (١٤٣٧هـ).

المواقع الالكترونية:

- ١٩- البنك المركزي السعودي [/https://www.sama.gov.sa](https://www.sama.gov.sa)
- ٢٠- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ [/https://www.vision2030.gov.sa](https://www.vision2030.gov.sa)
- ٢١- هيئة السوق المالية <https://cma.org.sa>
- ٢٢- فنتك السعودية [/https://fintechsaudi.com](https://fintechsaudi.com)
- ٢٣- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة [/https://www.monshaat.gov.sa](https://www.monshaat.gov.sa)
- ٢٤- منصة إحسان [/www.ehsan.sa](http://www.ehsan.sa)
- ٢٥- منصة وقفي [/https://www.waqfy.sa](https://www.waqfy.sa)
- ٢٦- فُرَجَتْ [/https://www.pgd.gov.sa](https://www.pgd.gov.sa)
- ٢٧- مجمع الفقه الإسلامي الدولي [/https://www.ii fa-aifi.org](https://www.ii fa-aifi.org)

- ٢٨ - قاعدة بيانات التمويل الجماعي بالملكية:
World Bank. 2013
- ٢٩ - Crowdfunding in the EU Capital Markets Union
Smarter ventures – Katharine Campbell
- ٣٠ - Islamic venture Capital a Critical Examination,
Masudul Alam Choudhoury
- ٣١ - Le financement participatif pour les entreprises
Rdacteur: Christian PUGET Dispositif de Veille
Mutualis ARDI-CCIR- 2015
- ٣٢ - Le financement participatif pour les entreprises
Rdacteur: Christian PUGET Dispositif de Veille
Mutualis ARDI-CCIR- 2015

bibliography

- 1- Ibn Rajab, Zain al-Din Abd al-Rahman bin Ahmad, "Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari," (1st edition, Medina al-Nabawiyya, Maktabah Al-Ghuraba Al-Athariyyah, 1417 AH).
- 2- Ibn Qudamah, Abdullah bin Ahmed Al-Maqdisi, "Al-Mughni", (5th edition, Riyadh, King Abdulaziz Foundation for Research and Archives, 1431 AH).
- 3- Ibn Manzur, Muhammad bin Makram, "Lisan al-Arab", (3rd edition, Dar Sader Beirut, 2010).
- 4- Ibn Hisham, Abdul Malik bin Hisham bin Ayoub Al-Himyari Al-Maafiri, "Al-Sīrah Al-Nabawīyah", (Dar Ibn Hazm, 1430 AH).
- 5- Imam Malik, Malik bin Anas Abu Abdullah Al-Asbahi, "Al-Muwatta", edited by: Muhammad Fouad Abdel-Baqi, (Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, 1406 AH).
- 6- "Fintech Saudi Arabia Annual Report" 21/22.
- 7- "Report of the General Authority for Small and Medium Enterprises" 2020 AD.
- 8- Al-Debian, Debian bin Muhammad, "Financial Transactions, Authenticity and Contemporary," (in Arabic) (2nd ed., 1432 AH).
- 9- Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz, "Siyar A'lām Al-Nubalā'", (Beirut, Al-Resala Foundation, 2001 AD).
- 10- Abdel-Hakim, Imran, "Crowdfunding Platforms as an Innovative Mechanism for Abdel-Hakim, Imran, "Crowdfunding Platforms as an Innovative Mechanism for Funding Projects," peer-reviewed research in Al-Ijtihad Journal of Technical and Legal Studies 1, 7.(٢٠١٨)
- 11- "Rules For Practicing Debt Crowdfunding Activity" (in Arabic) (- Central Bank of Saudi Arabia - Jumada Al-Awwal 1442 AH)-

- 12- “Guidelines for Disclosure Requirements for Islamic Capital Market Products” (in Arabic) (Sukuk and Islamic Collective Investment Programmes) issued by the Islamic Financial Services Board 2017.
- 13- “Al-Ijtihad Journal for Legal and Economic Studies”, (Algeria, 2018).
- 14- Al-Muhaisen, Omar bin Saleh, “Finance with Venture Capital” (in Arabic), doctoral dissertation, (Islamic University of Madinah, 1440 AH).
- 15- Munther Qahf, “The Concept of Finance in Islamic Economics,” (in Arabic), Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, (Jeddah, 1991).
- 16- Monthly Statistical Bulletin - Central Bank of Saudi Arabia - (June 2021).
- 17- Al-Naysaburi, Muslim bin Al-Hajjaj Abu Al-Hasan Al-Qushayri, “Sahih Muslim”, edited by: Muhammad Fouad Abdel-Baqi, (Beirut, Dar Ihya Al-Tarath Al-Arabi).
- 18- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, “Sharia Standards”, (1437 AH).

Websites:

- 19- Central Bank of Saudi Arabia <https://www.sama.gov.sa/>
- 20- Capital Market Authority <https://cma.org.sa>
- 21- Saudi Arabia Vision 2030 <https://www.vision2030.gov.sa/>
- 22- Fintech Saudi Arabia <https://fintechsaudi.com/>
General Authority for Small and Medium Enterprises
- 23- <https://www.monshaat.gov.sa/>
- 24- Ehsan platform www.ehsan.sa/
- 25- Waqfy platform <https://www.waqfy.sa/>
- 26- Released <https://www.pgd.gov.sa/>
- 27- International Islamic Fiqh Academy <https://www.ii fa-aifi.org/>
Proprietary Crowdfunding Database:
- 28- International Islamic Fiqh Academy <https://www.ii fa-aifi.org/>
Proprietary Crowdfunding Database:

- 29- International Islamic Fiqh Academy <https://www.ii fa-aifi.org/>
Proprietary Crowdfunding Database:
- 30- International Islamic Fiqh Academy <https://www.ii fa-aifi.org/>
Proprietary Crowdfunding Database:
- 31- <https://docs.google.com/spreadsheets/d/1Fx84Wh-SIUctWI2X1jFvCwgaJJx-35Ob6wkPQ1gPeg/edit?usp=sharing>
- 32- Debt Crowdfunding Database:



الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



The contents

No.	Researches	page
1-	Al-Tufi 's rectifications on himself in the agreed upon evidence Dr. Saeed bin Nawaf Al-Marwani	11
2-	Ruling on Things Before Shariah Prescription and Ibn Hazm's Stance on Them □ Dr. Bandar Bin Mudahi Bin Eid Al-Muhammadi	117
3-	procedures of Forced Sale as per the Saudi Execution Law Dr. Fahad Ali Al-Hassun	177
4-	Judge Access to Confidential Personal Data In the Islamic jurisprudence and Saudi Law Dr. Amer Ibn Ibrahim Alturki	233
5-	Employee referral guarantees to investigate disciplinary violation according to the functional discipline Law Dr. Abdulrahman bin Abdulaziz Alobaid	281
6-	Crowdfunding applications in Saudi Arabia Inductive descriptive study from a legal economic - perspective - Dr. Omar bin Saleh Al-Muhaisen	329
7-	Debt Crowdfunding and its Role in Financing Small and Medium Enterprises Foundation and Practical Study on the Kingdom of Saudi - Arabia - Dr. Mohamed Abdulrahman Mohamed Aljarallah	373
8-	The role of Islamic culture science in calling to God and highlighting the beauties of Islam Dr. Taleb Bin Ahmad Al-Hammami	439
9-	Strengthening in Calling to God, Its Concept, Methods, and Controls Dr. Hanan Muneer Al-Mutairi	493
10-	Use of Astronomical Technology means In calling for reflection on the heavenly cosmic verses Dr. Issa bin Ali bin Mohammed Al-Shehri	557

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal



Publication Rules at the Journal (*)

- 1-The research should be new and must not have been published before.
- 2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- 3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- 4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- 5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- 6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- 7-In case the research publication is approved, the journal shall
- 8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- 9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- 10-The journal's approved reference style is "Chicago".
- 11-The research should be in one file, and it should include:
 - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
 - An abstract in Arabic and English.
 - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
 - Body of the research.
 - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
 - Bibliography in Arabic.
 - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
 - Necessary appendices (if any).
- 12- The researcher should send the following attachments to the journal:
The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website:
<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

The Editorial Board

Prof. Dr. Abdul ‘Azeez bin Julaidan Az-Zufairi

Professor of Aqidah at Islamic University
(Editor-in-Chief)

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri

Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally
(Managing Editor)

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby

Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. ‘Abdullāh ibn Ibrāhīm al-Luḥaidān

Professor of Da‘wah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri

Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. ‘Abdullāh bin ‘Abd al-‘Aziz Al-Falih

Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Amin bun A'ish Al-Muzaini

Professor of Tafseer and Sciences of Qur‘aan at Islamic University

Dr. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi

Associate Professor of Law at the Islamic University

Prof. ‘Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ‘Aṭā Şūfi

Professor of Aqeedah at the Islamic University of Madinah

Prof. Dr. ‘Umar bin Muslih Al-Husaini

Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā‘ī

Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Muhammad bin Ahmad Al-Barhaji

Professor of Qirā‘āt at Taibah University

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid

Professor of Qiraa‘aat at Islamic University

Dr. Ḥamdān ibn Lāfi al-‘Anāzī

Associate Professor of Exegesis and Quranic Sciences at Northern Border University

Dr. Ali Mohammed Albadrani

(Editorial Secretary)

Dr. Omar bin Hasan al-Abdali

(Publishing Department)

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan

A former member of the high scholars

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed

Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu

A Professor of higher education in Morocco

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad

Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij

A Professor of higher education at University of Hassan II

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud

Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami

The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr

Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri

former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer

A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri

A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Correspondence :

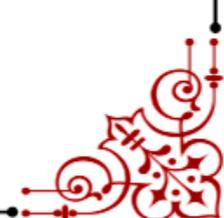
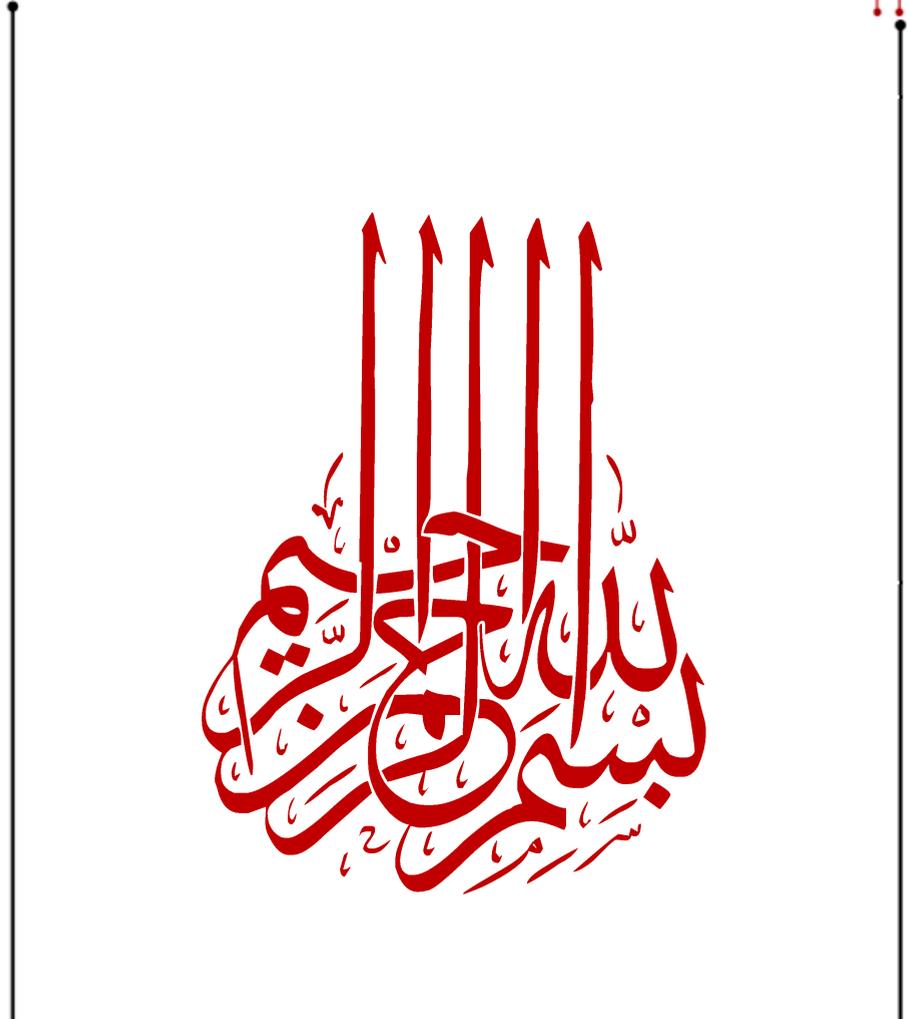
**The papers are sent with the name of the Editor - in
– Chief of the Journal to this E-mail address:**

Es.journalils@iu.edu.sa

the journal's website :

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>





الجامعة الإسلامية
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



Copyrights are reserved

Paper Version :

Filed at the King Fahd National Library No :

7836 - 1439

and the date of : (17/9/1439 AH)

International serial number of periodicals (ISSN)

1658 - 7898

Online Version :

Filed at the King Fahd National Library No :

7838 - 1439

and the date of : (17/9/1439 AH)

International Serial Number of Periodicals (ISSN)

1658 - 7901



KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (207) - Volume (3) - Year (57) - December 2023

**KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH**



JOURNAL OF THE ISLAMIC UNIVERSITY OF SHARIA SCIENCES

A PERIODICAL, PEER-REVIEWED SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (207) - Volume (3) - Year (57) - December 2023